

تفسير البحر المحيط

@ 174 ب وجهي للذي ابتدع العالم محل هذه النيرات المحدثات وغيرها ، واكتفى بالظرف عن المطروف لعمومه إذ هذه النيرات مطروف السموات ولما كانت الأصنام التي يعبدها قومه النيرات ومن خشب وحجارة وذكر طرف النيرات عطف عليه الأرض التي هي طرف الخشب والحجارة ، و { حَذِيفًا } مائلاً عن كل دين إلى دين الحق وهو عبادة الله تعالى مسلماً أي منقاداً إليه مستسلماً له . .

{ وَمَا أَزَا° مِنْ الْمُشْرِكِينَ } ولما أنكر على أبيه عبادة الأصنام وضاً وقومه ، ثم استدل على ضلالهم بقضايا العقول إذ لا يدعون للدليل السمعي لتوقفه في الثبوت على مقدمات كثيرة وأبدى تلك القضايا منوطة بالحس الصادق تبرأ من عبادتهم وأكد ذلك بأن ثم أخبر أنه وجه عبادته لمبدع العالم التي هذه النيرات المستدل بها ، بعضه ثم نفى عن نفسه أن يكون من المشركين مبالغة في التبرية منهم . .

{ وَحَاجَّهُ قَوْمُهُ } قَالَ أَتُحَاجُّونِّي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَانِي { المحاجة مفاعلة من اثنين مختلفين في حكمين يدلي كل منهما بحجته على صحة دعواه ، والمعنى وحاجه قومه في توحيد الله ونفى الشركاء عنه منكرين لذلك ومحاجة مثل هؤلاء إنما هي بالتمسك باقتفاء آباءهم تقليداً وبالتخويف من ما يعبدونه من الأصنام كقول : قوم هود { إِنْ نَقُولُ إِلَّا ذُرَاقًا بِعَظْمٍ } هَدَانِي { فأجابهم بأن الله قد هداه

بالبرهان القاطع على توحيده ورفض ما سواه وأنه لا يخاف من آلهتهم ، وقرأ نافع وابن عامر بخلاف عن هشام { أَتُحَاجُّونِّي } بتخفيف النون وأصله بنونين الأولى علامة الرفع والثانية نون الوقاية والخلاف في المحذوف منهما مذكور في علم النحو ، وقد لحن بعض النحويين من قرأ بالتخفيف وأخطأ في ذلك ، وقال مكي : الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه وإنما يجوز في الشعر للوزن والقرآن لا يحتمل ذلك فيه إذ لا ضرورة تدعو إليه وقول مكي ليس بالمرتضى ، وقيل : التخفيف لغة لغطفان ، وقرأ باقي السبعة بتشديد النون أصله أتجاجوني فأدغم

هروباً من استئثار المثليين متحركين فخفف بالإدغام ولم يقرأ هناك بالفتح وإن كان هو الأصل ويجوز في الكلام ، و { فِي اللَّهِ } متعلق بأتجاجوني لا بقوله وحاجة قومه والمسألة من باب الأعمال إعمال الثاني فلو كان متعلقاً بالأول لأضمر في الثاني ونظير {

يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ } والجملة من قوله { وَقَدْ هَدَانِي } حالية أنكر عليهم أن تقع منهم محاجة له وقد حصلت من الله الهداية لتوحيده فمحتاجهم لا تجدي لأنها داحضة . .

{ وَلاَ أَخَافُ مَا تُشْرِكُونَ بِهِ إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا } { حكي أن الكفار قالوا لإبراهيم عليه السلام : أما خفت أن تصيبك آلهتنا ببرص أو داء لإذايتك لها وتنقيصك فقال لهم : لست أخاف الذي تشركون به لأنه لا قدرة له ولا غنى عنده و { مَا } بمعنى الذي والضمير في (به) عائد عليه رأي الذي تشركون به { } تعالى ويجوز أن يعود على { } أي : الذي تشركونه { } في الربوبية { وَلاَّ * أَنْ يَشَاءَ رَبِّي } قال ابن عطية استثناء ليس من الأول ولما كانت قوة الكلام أنه لا يخاف ضراً استثنى مشيئة ربه تعالى في أن يريد بضر انتهى ، فيكون استثناءً منقطعاً وبه قال الحوفي فيصير المعنى لكن مشيئة { } إياي بضر أخاف وقال الزمخشري إلا أن يشاء ربي إلا وقت مشيئة ربي شيئاً يخاف فحذف الوقت يعني لا أخاف معبوداتكم في وقت قط لأنها لا تقدر ولا على مضرة إلا أن يشاء ربي أن يصيبني بمخوف من جهتها إن أصبت ذنباً أستوجب به إنزال المكروه مثل أن يرجمني بكوكب أو بشقة من الشمس والقمر ، أو يجعلها قادرة على مضرتي انتهى ، فيكون استثناءً متصلاً من عموم الأزمان الذي تضمنه النفي وجوز أبو البقاء أن يكون متصلاً ومنقطعاً إلا أنه جعله متصلاً مستثنى من الأحوال وقدره إلا في حال مشيئة ربي أي لا أخافها في كل حال إلا في هذه الحال ، وانتصب شيئاً على المصدر أي مشيئة أو على المفعول به . .

{ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيْءٍ عِلْماً } ذكر عقيب الاستثناء سعة علم { } في تعلقه بجميع الكوائن فقد لا يستبعد أن يتعلق علمه بإنزال المخوف بي إما من جهتها إن كان استثناءً متصلاً أو مطلقاً إن كان منقطعاً وانتصب علماً على التمييز المحول